

مُطالعة:

هل كان خيار حل الدولتين "في الماضي" أصلاً، كي يُقال أنه "بات من الماضي"!

- (١) هل تم في الماضي تحديد "المستقبل"، الذي صار وراءنا، ونحن نتوهم أنه لا زال أمامنا!
- (٢) من توهم الواقع، مزعوماً، كما قلنا عن إسرائيل مديداً، إلى توهم "حل الدولتين" المزعوم، واقعاً،
- (٣) إسرائيل: مشروع سياسي يستخدم الأيديولوجيا، أم مشروع أيديولوجي يتوسل السياسة، لتحقيق نفسه؟
- (٤) معنى أن يُضمّر وعد بلفور أن الجماعة السياسية الوحيدة بفلسطين هم اليهود حصراً، وما عداهم مُجرّد "مُقيمين"!
- (٥) حين يرتبط مُنسوب الأيديولوجيا بمعدلات نمو الناتج المحلي، وميزان القوى الشامل، والعكس بالعكس.
- (٦) حفظ تناسب القدرات والرغبات؛ الشعارات والإمكانات! الإزدواجية الإيجابية بين المتناقضات
- (٧) مُعادلة: أكثر قوة ومعرفة أكثر أيديولوجية؛ أكثر ضعفاً وجهاً أقل أيديولوجية!
- (٨) ليس خيار "حل الدولتين"، بل كل الحلول في مصيدة المُعادلة الصُفْرية للصراع وخَلل ميزان القوى
- (٩) الحل المناسب لإسرائيل تأييد الوضع القائم، لتوسيع الإستيطان والفجوة مع الفلسطينيين!
- (١٠) من عدم تقديم حل للقضية، إلى إنكار وجودها أصلاً، ومكان عرب إسرائيل خارج إسرائيل!
- (١١) لماذا البداية والنهاية مع إسرائيل؛ ماذا عن إسرائيل الآن والمستقبل، وهندساتها السياسية للفلسطينيين!
- (١٢) إسرائيل ليست في قبضة الشعبوية أو حتى الفاشية، بل الغيبية التوراتية وروح الماسادا!

مُطالعة: هل كان خيار حل الدولتين "في الماضي" أصلاً، كي يُقال أنه "بات من الماضي" (١)!

يدور نشاط هذا المؤتمر الكريم تحت عنوان عريض جداً هو خيار "حل الدولتين" في فلسطين، وما أصابه قولاً وعملاً من اهتزاز استحق معه سؤال مُنظَّمي النشاط لناحية: [هل بات خيار "حل الدولتين" من الماضي؟]، الذي طُرِحَ بتحفيز مجموعة تحولات تُبرِّر السؤال السابق، وتفتح الباب واسعاً على شتى الاحتمالات في الإقليم.

(١) هل تم في الماضي تحديد "المستقبل"، الذي صار وراءنا، ونحن نتوهم أنه لا زال أمامنا!

حدَّد السادة منظمو هذا المؤتمر مُساهمتي في "الجلسة السادسة: الاحتمالات والتصوّرات في ظل الواقع الجديد"، وهي بذلك استشرافية لمستقبل، عبثاً نُبحر فيه بنجاح إن لم نعرف موطئ قدمنا في الماضي والحاضر، الذي قالت كلمة الحياة أننا لا نعرف عنهما الكثير بدليل مُفاجآت لم تنقطع، من نتائج حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، إلى زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، وختاماً مع زبائني: (أ) الربيع العربي؛ (ب) ظاهرة داعش؛ (ج) نتائج الانتخابات الأميركية، التي كادت تتكرّر في غير مكان بأوروبا؛ (د) شبه موت "حل الدولتين"، ورفض خيار "الدولة الواحدة"، أو "ثنائية القومية"، التي ظنَّ أنها الوريث الشرعي والوحيد لحل الدولتين، وقد مات أو كاد!

وعليه، فإن النقطة الاستشرافية الأولى والأخطر التي يُمكن تسجيلها الآن هي استمرار شبه العجز العربي والفلسطيني عن استشراق المستقبل، وذلك لجهلنا ماضيها وحاضرنا. جهلٌ يعود لأسباب تأسيسية ومُتكررة، تاريخية وراهنة، على ما أسلفت، فكانت سلسلة مُفاجآت لنا وآخرها شبه موت "حل الدولتين"، ما يطرح سؤالاً حول منهجية وكيفية الاستشراق المطلوب، الذي يُصبح مُجرّد رياضة ذهنية، إن لم يستند إلى معرفة عميقة ودقيقة بما نحن عليه ماضياً وراهناً، حيث تَمَّت سلفاً صناعة "مستقبل" صار بدوره وراءنا، ونحن نتوهم أنه لا زال أمامنا!

استطراداً لما تقدّم، ثمة نقطة منهجية إضافية حول مآل "حل الدولتين"، هي مدى دقة وشمولية عناصر تراجعها، كما عرضت لها الورقة المفتاحية للمؤتمر، التي تحدثت عن "التأثير المتراكم لعوامل فاعلة" أهمها خمسة، هي:

(أ) ميّيل إسرائيل مُحبّة وحكومة للتشدد الديني والقومي، وتنامي دور "لوبي الاستيطان" بوتيرة مستمرة ومتصاعدة منذ عدة سنوات. (ب) انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية وتأكلها وضعف مكانة منظمة التحرير الفلسطينية في أوساط التجمعات الفلسطينية في الداخل والخارج. (ج) الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجديد داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة، وما يمليه من ضرورة التفكير في تداعياته وما سيترتب عليه. (د) تراجع مكانة القضية الفلسطينية على الساحة العربية في ظل انشغال الدول العربية الكبرى - شعوباً وحكومات - بأزماتها الداخلية، والصراعات بين القوى النافذة في المنطقة. (هـ) تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية في ظل إحساس عميق بالعجز عن إطلاق مسار تفاوضي ذي مغزى، يمكن أن ينتهي إلى إنقاذ "حل الدولتين"!!!

^١ ورقة الدكتور حسين أبو النمل في مؤتمر بيت المستقبل ومركز القدس ومؤسسة كونراد أديناور ومركز ويلفريد

هذه الأسباب مُستجدة، وتُغطي العقد أو العقدين الأخيرين فقط، لكن ماذا عن خمسين عاماً مضت منذ حرب ١٩٦٧، حيث وُلدت فكرة التسوية مع قرار ٢٤٢، أو من ثلاثة وأربعين عاماً وإقرار البرنامج المرحلي الفلسطيني عام ١٩٧٤، أو ترجع لحوالي رُبع قرن منذ انطلاق مفاوضات "أوسلو" وتوقيع اتفاقها عام ١٩٩٣!

(٢) من توهُم الواقع، مزعوماً، كما قلنا عن إسرائيل مديداً، إلى توهُم "حل الدولتين" المزعوم، واقعاً،

في هذا الخضم من الأسئلة المتلاطمة؛ المتناسلة والمتناقضة، غاب الأهم والأبسط، بل مفتاح النقاش، ألا وهو: هل كان خيار "حل الدولتين" للصراع قائماً يوماً بالماضي، أي مقبولاً من طرفي الصراع؛ الفلسطينيون والإسرائيليون في آن، حتى نندب حظنا الآن بموته، و"أنه صار من الماضي" على ما صار يُقال في الآونة الأخيرة؟!!

أما وأن استعادة هذه التواريخ والأحداث تتم في إطار حديثنا عن عجز عربي وفلسطيني، مديد ومُتماد ومُتكرّر عن قراءة الماضي واستشراف المستقبل وتوقُّعه، فأنا نُشير إلى أن كافة الأسئلة حول مُجمل ما سبق لم تكن محلّ مُساءلة، فتلقى جواباً، سواء ما خصّ مآلات "البرنامج المرحلي"، أو حصائل "أوسلو"، وخيار "حل الدولتين"، بما هي مشاريع وخطوات تسوية تم الذهاب إليها دون أية ضمانات تنفيذ، فكُنّا كمن دَفَع ولم يقبض!

لا نُسجّل هنا موقفاً مع التسوية أو ضدها، بل لتأكيد حقيقة أوسع وأشد هي الذهاب بالمسائل والخيارات، كما الخروج منها، دون تأمُّل كاف، وهو ما يصح على الأدائن الحربي والسلمي. فكما خرجنا من حروب دون مُراجعة، ذهبنا لتسويات وخرجنا منها دون فحص واجب، تجنُّباً لتحديد الأخطاء والمسئوليات. صحَّ هذا ويصح على كامل تاريخنا، بما يعنيه ذلك من تكرار الأخطاء، وعلى نحو أشد، فكانت الخسائر مُضاعفة!

وعليه، فإن الإشكالية التأسيسية في السجال الدائر، هي في توهُم العرب والفلسطينيين بوجود حل سياسي للصراع ليس موجوداً أصلاً، اسمه "حل الدولتين"! محل الإشكال، أننا انتقلنا من توهُم الواقع مزعوماً، كما قلنا عن إسرائيل مديداً، ليس بمعنى الاعتراف بشرعية وجودها، بل بمعنى وجودها عملياً، ما بدى وكأنا نُدير صراعاً مع وهْم؛ في مَثَل فادح على ثقافة الإنكار، إلى توهُم "المزعوم" واقعاً، على ما فعَلنا طيلة عقود، ونحن نفترض قبول إسرائيل لخيار "حل الدولتين"، وها نحن نندب وفاة وهْم نَفَخنا به كي نجعله أملاً وهدفاً نسعى له! يقول منطق الأمور أن خداع النفس بحل موهوم يكون لتعويض وإخفاء حقيقة عدم امتلاكنا لمشروع بديل جدي.

لا أنطلق في قولي هذا، كما قد يُظن، من خلفية "أصولية"، أو نظرة مُتشائمة للأمر، أو نظرية مُتصلبة ومُتطلبة للصراع، بل في ضوء كلمة الحياة والتجربة العملية على مدى قرن من الصراع، ومنطوق خطاب المشروع الصهيوني تاريخياً وراهناً، كما من حقيقة أن خيار "حل الدولتين" أو سواه، يكون باجتماع رغبة طرفي الصراع عليه، وهذا لم يحصل، مُسقطين من حسابنا كلمات، تُقال هنا وهناك، لذر الرماد في العيون، وبها وافر التباس مُتعمَّد، لا دور له سوى إشاعة مزيد من الوهم بأن ثمة حل مطروح للصراع، ولا حل هناك إلا في ذهن من توهُمه!

ما يُؤسّف له، أن الأوهام السياسية ليست ظواهر معزولة، بل منظومات مديدة ومتناسلة من الأوهام، والحاجة إلى كذِّبات جديدة لتغطية كذِّبات قديمة، وهكذا دواليك من إشاعة الأوهام وتلفيق الحلول، التي ليست

إلا عروضاً قَدَّما الطرف الرسمي العربي والفلسطيني، لكن الطرف الآخر في مُعادلة الصراع، لم يُوافق عليها، وإذا ما وافق لفظاً، فبشروط تنسف جوهرها. وإذا توهمنا أن ثمة خيار اسمه "حل الدولتين"، فقد تجاهلنا سؤال: ما إذا كان "حل الدولتين" هذا، يُعادل فعلاً، أو يعني بحال، حلاً للصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي والصهيوني!

(٣) - إسرائيل: مشروع سياسي يستخدم الأيديولوجيا، أم مشروع أيديولوجي يتوسل السياسة، لتحقيق نفسه؟

لعل مفتاح فهم الشق الإسرائيلي من معادلة التسوية، يجب أن لا ينطلق فقط من رغبة أو عدم رغبة إسرائيل بتسوية وحل للصراع، وكأنه أمر رغبات وخيارات نظرية، على ما كان يُحصر سابقاً، بل أيضاً المشاكل التي ستخلقها لإسرائيل أية حلول سلمية للصراع تُلي ولو الحد الأدنى من حقوق ومطالبات الفلسطينيين، وتحديد الاعتراف بهوية أو كيان أو شرعية فلسطينية سيادية، في ما يُسميها المشروع الصهيوني: "أرض إسرائيل!"

وعليه، ليست المستوطنات والقدس وعودة اللاجئين... الخ فقط، هي العُقبة أمام حل الدولتين، بل مبدأ الاعتراف بحقوق للفلسطينيين في "أرض إسرائيل" أيضاً وأساساً! إذن، العقبة ليست وجود أو عدم وجود رغبة بحل، بل لأنه يُشكّل نفياً لجوهر الفكرة الصهيونية، التي تحوّلت مشروعاً سياسياً وجد ترجمة له في دولة إسرائيل.

يصير السؤال المفتاح، والحال هذه: هل لخيار "حل الدولتين" في فلسطين أن يرى النور، إذا بقي المشروع الصهيوني على مضمونه التوراتي الراهن والمُعلن؟ الأهم: هل من "إسرائيل"، سابقاً أو رهنماً أو مستقبلاً، دون "مشروع صهيوني" كما الآن؟ هل من مشروع صهيوني دون "مضمون توراتي"، بمعنى "يهودي"؟ لم تُستل هذه الأسئلة من خطاب فلسطيني أو عربي؛ ديني أصولي أو قومي عنصري، بل من الخطاب الإسرائيلي الرسمي المُعلن.

غرض هذه النقطة ليس السجال أو تعقيد الأمور، بل وُضعها في نصائها، وتحديد بداية صحيحة للقضية المطلوب حلها، وأنها تقع عند إسرائيل، ليس لناحية أشخاص وسياسات جارية، كما يتم التركيز، بل لناحية أنها حصيلة الرؤى الفكرية والأيديولوجية التأسيسية التي تقوم عليها البنية الإسرائيلية الراهنة، وتُشكّل مصدر شرعيتها.

نقول ما سبق عن مضمون توراتي للمشروع الصهيوني، بالإذن من خطاب يساري فلسطيني وعربي، لم ير في الصهيونية وإسرائيل يوماً سوى أنها تابعة، ومجرد أداة لمشروع إمبريالي أصولاً، مقابل خطاب يساري أيضاً، لكن دولي أساساً، ولا زال له حضوره القوي بالغرب، رهن على أن إسرائيل قوة تقدمية وستكون أداة تشوير للمنطقة!

كما بالإذن أيضاً من خطاب مُتنوع آخر، ولأسباب شتى ومُتناقضة، رأى في الصهيونية ومشروعها علمانية مُتطرّفة، وهو يُشدّد على إلحاد غالبية قادتها المؤسسين والحاليين. سواء صحّت تلك الفرضية - المقولة، أو لا، لكن المؤكّد أن الصهيونية توسّلت العلمانية، بمعنى منهج الحداثة والعلم وأدواتهما، لإنجاز مشروعها التوراتي.

لا تُضيف كثيراً لو قلنا أنها ليست المرة الأولى التي تُوظّف بها العلمانية والعلم في خدمة مشاريع غير علمانية، وأن مشاريع علمانية، أو تظن نفسها كذلك، استخدمت الأيديولوجيا حد انقلاب تلك المشاريع على علمانيتها! تقول كلمة التاريخ في هذا المجال، أن إجتماع العلم؛ العلمانية، مع أيديولوجية عنصرية يأتي بكارث.

غرض ما سبق تأكيد أن ثمة مشروع صهيوني قائم بذاته، أي له منطقته ودينامياته وتطلعاته الخاصة به المستمدّة والمنضبطة ليهوديته، وليس كما يرى البعض مجرّد "أداة" أو "تابع" أو صنّيعه. لا يُلغى ذلك بحال أن المشروع الصهيوني تحالف أو تقاطع مع قوى دولية نافذة لتحقيق نفسه، لكن ذلك لا ينفي كينونته الخاصة به.

(٤) معنى أن يُضمّر وعد بلفور أن الجماعة السياسية الوحيدة بفلسطين هم اليهود حصراً، وما عداهم مجرّد "مقيمين"!

لسنا أمام ظاهرة مُستجدّة، أو مُشكلة تُشدد ديني وقومي وقَف على "نُخبة وحكومة"، مُعلّقة في فراغ ولا تعكس بيئة؛ اجتماعية راهنة وكاسحة. أيضاً، ليست هذه الحالة طارئة، إلا إذا اقتضت فضيلة النسيان حذف حقيقة أن المشروع الصهيوني، منذ تأسس، إلى احتلال ١٩٤٨، الذي أكمله عام ١٩٦٧، كان بقيادة عمالية!

وعليه، لسنا أمام عَقَبات مُستجدّة أمام خيار "حل الدولتين"، صارت تُربط مُؤخراً بـ"ميل إسرائيل نُخبة وحكومة للتشدد الديني والقومي" عموماً، وشخص ننتياهو تحديداً، كأن بن غوريون حَمَامَة سلام، وفلسطيني مَن قَتَلَ رابين، بل ثمة مُشكلة تأسيسية في مشروع صهيوني قام أصلاً، منذ قرن ويزيد على مرجعية قوامها التشدد الديني والقومي والاستيطان الإستصالي، الذي لا يرى حقوقاً لأحد في فلسطين؛ "أرض إسرائيل"، سوى لليهود!

على خلاف ما قد يُظن، هذا ليس فقط موقف "المشروع الصهيوني" كما أُطلق في مؤتمر بازل ١٨٩٧، بل أيضاً كما كرّسه "وعد بلفور" عام ١٩١٧، الذي وعد بوطن قومي يهودي في فلسطين، وتبنّته دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا، ثم "غصبة الأمم" عام ١٩٢٢، التي كلّفت بريطانيا تنفيذه حين انتدبتها على فلسطين.

لا تكمن أهمية وعد بلفور، وما تلاه، فقط من أنه نال تأييداً دولياً هاماً، أو من قوة بريطانيا؛ الدولة المُتدبّة على فلسطين، وكُلّفت بتنفيذه، بل أيضاً وأهم، من تقريره أن الجماعة السياسية الوحيدة في فلسطين، التي تحدّث عنها، هم اليهود حصراً، وما عداهم أدنى مرتبة، ويُعرّفون بـ"غير اليهود" فقط، بما هم مجرّد "مقيمين"، لهم حقوق مدنية ودينية فقط! وعليه، تتطابق خلفية منطلق وعد بلفور هذا، مع جوهر الخطاب الصهيوني لناحية أن لا حقوق لأحد في فلسطين إلا لليهود. وعليه، ليست خطورة وعد بلفور في نصّه؛ منطوقه، بل بخلفية قام عليها.

هذه ليست دعاية أصولية دينية أو قومية، يقول بها طرف يُعادي إسرائيل والمشروع الصهيوني لسبب أيديولوجي أو آخر، بل هذا ما يُعلنه عن نفسه منذ تأسيسه في مؤتمر بازل ١٨٩٧، ويُمارسه يومياً، كما رسمه أخيراً من خلال قرار كنيست إسرائيل، بإعلانها دولة قومية يهودية، كسِمة شَرْطية تعلو وتُحكّم ما عداها، بما في ذلك ديمقراطية الدولة، فاطعاً بذلك الطريق على أية حلول تستوعب حتى فلسطينيي ١٩٤٨، كمواطنين كاملين الأهلية، وحقوق المواطنة، فكم بالحري ١٩٦٧، أو اللاجئين والنازحين، من وبي داخل وخارج فلسطين التاريخية!

تجلّى الجهل الفلسطيني والعربي مع تجاوزه، عمداً وبتماد، تحديد طبيعة "المشروع الصهيوني" الذي يواجهونه منذ قرن ويزيد، وطالما وصفوه بشتى الأوصاف، خاصة السلبية، لكن ثمة تجنّب مُتزايد ومُتعمد لإحالاته على طبيعته الأصلية المقررة، وبما هو التعبير السياسي المعلن عن "اليهودية المعاصرة"، على ما يُعلن "المشروع الصهيوني" ويفتخر دائماً ومُبرراً وجوده بذلك، بينما بقي خطاب عربي وفلسطيني، وخاصة اليساري منه، يُصِر

على طبيعته الوظيفية بخدمة الإمبريالية ورأس المال العالمي! لا بل ثمة من بشرنا باستغناء الغرب عن وظيفة إسرائيل ودورها في خدمته بالمنطقة، مؤذناً بانتهاؤها وجودها، لتفاجأ بتضاؤل وجودنا، وتزايد مكانة إسرائيل إقليمياً ودولياً!

(٥) حين يرتبط منسوب الأيديولوجيا بمعدلات نمو الناتج المحلي، وميزان القوى الشامل، والعكس بالعكس.

وعليه، فإن نقطة البدء في تفسير ما شهده الماضي والحاضر واستشراف المستقبل، هي التعرف على حقيقة إسرائيل ورؤيتها كما في الواقع، وليس كما نرغب. إن السؤال، والحال هذه، هو: هل المشروع الصهيوني، مُثلاً بإسرائيل الآن، مشروع سياسي يتوسل الأيديولوجيا-الديانة اليهودية، أم مشروع أيديولوجي قوامه اليهودية، ويتوسل السياسة لتحقيق نفسه، وبذلك يُجيب على سؤال: هل اليهودية من أنتجت وأحيت مشروعها الصهيوني؛ إسرائيل، أم أن الأخيرين من بعثا الحياة باليهودية، حين أعطاها بعداً وحضوراً سياسياً ومضموناً حيويًا معاصراً؟!!

استطراداً: هل المشروع الصهيوني تاريخياً، وبالتالي إسرائيل راهناً، مشروع أيديولوجي؛ يهودي؛ ومحكوم بمعايره الصارمة والمُقَدَّسة، أم مشروع سياسي "يأخذ ويعطي" ارتباطاً بظروف ومُستجدات سياسية مُتغيرة... الخ، على قاعدة التكيّف معها، بخلاف المشروع الأيديولوجي؛ أي كان، والذي يسعى لتكييف الواقع حسب يقينيته!

لا يُعَيِّر ذلك قول صائب بالمبدأ، عن أن المشروع الصهيوني؛ إسرائيل، جسم حي يتفاعل ويتطور وليس كتلة صماء، لا بد وأن يتأثر بالتحوّلات الجارية من حوله، كما يقول منطق الأمور، الذي يُقرّر أيضاً أن اتجاه التحوّلات الخارجية يُحدّد اتجاه التحوّلات الداخلية، والعكس بالعكس، فكم بالحري حين يتناغم تحسّن الأداء الداخلي لإسرائيل، مع تدني مستوى الفعالية الخارجية الضاغطة عليها في إطلاق العنان للأيديولوجيا كما سنبيّن.

وعليه، ليس أمر استجابة للتحوّلات؛ التحديات، بل في كيفية الاستجابة لها، وعمّا إذا كانت تبدأ من قضم الأهداف، بحجة نقص الإمكانيات وضغط التحوّلات، أم تعظيم الإمكانيات وتقوية الذات لحفظ الأهداف.

وبالمعنى المشار له، فأن استغراب الموقف "غير السياسي" لإسرائيل، من قبل الذين يُحاكمون الأمور والأداء بمعايير سياسية وعقلانية مُحدّدة، وسائدة دولياً، يُصبح مفهوماً تماماً حين يُقرأ ذلك الأداء "غير السياسي" المستغرب، باعتباره تجسيداً عملياً للأيديولوجيا التي أمّلتها، ولها قيمة وجودية في حياة المشروع الصهيوني؛ إسرائيل!

من نافل القول أن ذلك لا يتم بفرغ، بل هو رهن توفّر شروط داخلية وخارجية دَفَعَت بالأيديولوجيا إلى أقصى مداياتها؛ أو جنونها، بلغة بعض لم يلحظ فيربط بين أن إسرائيل تزداد أيديولوجية؛ جنوناً، وبين أن ذلك يتم حين تزداد قوة، ويزداد عدوها ضِعْفاً. سنتناول ذلك لاحقاً، لكن نُشير الآن، إلى أنه، وبلغة الاقتصاد السياسي، يرتبط منسوب الأيديولوجيا بمعدلات نمو الناتج المحلي، وميزان القوى الشامل للأطراف محل الحديث.

والحال هذه، لم نخدعنا إسرائيل، أو المشروع الصهيوني قبلها، بل نحن من خدعنا أنفسنا بأنفسنا جهلاً أو عمداً، حين قرأناهما برغباتنا، وأنها قد تَرَحَّم عجزنا فتقابلنا بحلول وَسَط أو شبه وَسَط، على ما تُملي المعايير السياسية الافتراضية وتقول، ولم نقرأ إسرائيل كما هي، وثُعِلن ذلك يوماً بالممارسة، أنها مشروع أيديولوجي له اسم رسمي مُحدّد هو: "إسرائيل؛ دولة يهودية"، وعلى الآخرين التكيّف مع ذلك، وهذا ما صار يحتل قبولاً مُتزايداً.

إسرائيل لا تُطلق شعارات وترسم أهدافاً فقط، بل تُملِّكها شروط تنفيذها، بخلافنا ونحن نتوهم القول بصير فعلاً، والوعد وإقعا، بمجرد إطلاقه! القول والوعد والمشاريع تقتضي حواملها، وإلا بقيت على رف الانتظار!

(٦) حفظ تناسب القدرات والرغبات؛ الشعارات والإمكانات! الإزدواجية الإيجابية بين المتناقضات

إذا؛ ليس التناقض خارج - خارج فقط، أي فلسطين - إسرائيل؛ بل داخل - داخل، فلسطيناً وإسرائيلياً! دليل ذلك أن الطرف الفلسطيني يُواجه مشكلة جدية أن "حل الدولتين" قد يُشكّل مخزجاً مجزوءاً ومعنوياً، لكنه لا يُشكّل حلاً للقضية الفلسطينية، سواء كما بدأت عام ١٩٤٨ أو تطوّرت فصولاً، لتصير عدة قضايا مُتحدة منفصلة، وكل واحدة تُعادل القضية الأم التي نشأت عن نكبة ١٩٤٨ بما هي أم كل الخسارات اللاجفة، ويجب أن يُحال عليها ما تلاها، ثمة بعض مُقلق يسعى لجعلها بديلاً عن النكبة الأم، ومُنفصلة عنها، لا مُتناسلة منها.

بقية القصة معروفة، وهي إحلال العربي عدواً للفلسطيني بدل الصهيوني! ومن شاء مثلاً حياً على تلك الحملة المُسنّقة والمديدة لترسيخ عدو بديل، يجده في ما يتعرّض له فلسطينيو لبنان من تحريض بأن لبنان هو المسئول الوحيد عن بؤسهم. لقد صار ممنوعاً حتى التذكير بأن نكبة وَقَعَت عام ١٩٤٨، ومن هناك بدأ البؤس!

تُواجه إسرائيل بدورها تناقضاً بُنيوياً يزداد اتساعاً، على غير مستوى؛ بين الأيديولوجيا والسياسة، بين بيئة ثقافية تنتمي لما قبل التاريخ، وبيئة علمية واقتصادية وعسكرية من الأكثر تقدماً بالتاريخ! بين دينامية داخلية صهيونية، وضوابطها الأيديولوجية القاطعة، وأخرى رأسمالية بمعاييرها الوضعية الصارمة، وقوامها ناتج محلي يبلغ (٣٥٠) مليار دولار سنوياً، وللعلم الدور الرئيس بتوليده، كونه آت من صناعات كثيفة المهارة؛ تناقض بين تقوقع إسرائيل داخل أيديولوجيا ما قبل التاريخ، وفي آن الانفتاح على الخارج، كونها شريك فعّال ورابع جداً من العولمة!

حلّت إسرائيل مؤقتاً تناقضها الداخلي هذا، عبر التوفيق الإيجابي بين إطلاقيات الأيديولوجيا التوراتية، وبين قيود السياسة والواقع وموازين القوى، من خلال سعيها الحثيث لإحداث شبه تطابق بين الرغبات والقدرات، وتوسيع الفجوة باستمرار مع أعدائها الفلسطينيين والعرب، بحيث تُفرض شروطها، وتمنع عنها كل ما يمس بُنيته الأيديولوجية كـ "دولة يهودية"، قائمة على أن لا شرعية، أو وجود سياسي لغيرها فوق ما تُسمّيه "أرض إسرائيل!"

وبالمعنى المشار له، يفترق جوهرياً أداء المشروع الصهيوني - إسرائيل، عن أداء الفلسطينيين والعرب، في تمكّن الطرف الأول من توفير حلول إيجابية لازدواجية الأيديولوجيا - الواقع، وتحقيق أعلى قدر ممكن من تطابق الرغبات والقدرات، من ضمن جدلية معروفة بالاجتماع السياسي، هي أن مزيداً من الرغبات؛ الأيديولوجيا لدى طرف ما، يستدعي في آن مزيداً من القدرات، كما وأن مزيداً من القدرات تُنتج مزيداً من الرغبات؛ الأيديولوجيا!

نستعيد هنا، ما كُنّا أشرنا له حول التناسب حد التطابق بين منسوب نمو "الناتج المحلي" ودرجة الطموح؛ الإفصاح الأيديولوجي، والعكس بالعكس. هنا وَقَع من جديد فشل فكري واستراتيجي فلسطيني وعربي فادح، ساعد على تفشّيه انحطاط حال مؤسّساتنا الفكرية والبحثية؛ فلسطينية وعربية، بعد تحويلها هياكل فارغة

تُكرّر مقولات إسرائيل عن أنها تزداد "يمينية" و"عنصرية"، وكأنها لم تكن كذلك منذ تأسيس المشروع الصهيوني قبل قرن ويزيد، ما أفضى إلى إغفال حقيقة أن إسرائيل أكثر قدرة في واقع الأمر صارت أشد إفصاحاً أيديولوجياً.

(٧) مُعادلة: أكثر قوة ومعرفة أكثر أيديولوجية؛ أكثر ضعفاً وجهاً أقل أيديولوجية!

دون ذهاب في نقاش حول ما إذا "كانت" أو "صارت" إسرائيل أكثر يمينية وعنصرية، أو أشد إفصاحاً عن طبيعتها اليمينية العنصرية، لكن اللافت أن أحداً ممن لا يملون من إخبارنا عن ذلك، لم يمد السؤال والبحث ليصير حول الأسباب وراء أنها تحوّلت واقعاً أو لغة على نحو نوعي، وأن لذلك أسبابه أيضاً، وليس مُترتبته فقط.

ليس ذلك تفصيلاً، أو إحلّال عبارة بَدَل أخرى، بل تحديد مفتاح النقاش، لأن القول بإسرائيل "يمينية" و"عنصرية"، أو تزداد "يمينية" و"عنصرية"، يُصوّر الأمر وكأنه حركة في نطاق الأيديولوجيا والمفاهيم، بينما بدأت أصلاً في الواقع الملموس، وهو ما مكّن الأيديولوجيا من أن تصبح أكثر قدرة على الإفصاح عن كامل مكوناتها.

أيضاً وأيضاً، فإن محل الفشل الإستراتيجي ليس فقط أننا لم نر سوى أن إسرائيل صارت أكثر يمينية وعنصرية، وبكلمة أدق أكثر إفصاحاً عن هويتها اليمينية وطبيعتها العنصرية، بل جهلنا أسباب ذلك، مُحتفظين لأنفسنا بصورة نمطية سلبية عن إسرائيل، التي كانت سعيدة بأن نُضلل أنفسنا بأنفسنا، ونحن نرسم لها لوحة بائسة وزائفة مُستلّة من سلة زباله أخبارها، التي لا تحوي إلا السليبي عنها، وإذا لم نجد نُلقّه! بالمقابل تمسكنا لأنفسنا بخطاب سياسي أو أيديولوجي، أصولياً أو مُعتدلاً، دون تمليكه القوة الكافية التي تعطيه مصداقية تنفيذية.

فاتنا هنا أن المبارزة ليست في الشعارات، بل بميزان القوى، وأن شعارات أكثر تستدعي إمكانيات أكبر، والعكس بالعكس! والحال هذه، رُسمت مُعادلة إستراتيجية فادحة للصراع؛ هي أن المشروع الصهيوني - إسرائيل؛ إذ يُصبح يوماً بعد يوم أكثر قوة، يُصبح بالتوازي أكثر أيديولوجية، وبالمقابل، فإن الطرف الفلسطيني والعربي، إذ يُصبح يوماً فيوم أكثر ضعفاً وجهاً يُصبح أقل أيديولوجية؛ بمعنى مطالبه السياسية وهي تتلاشى هبوطاً يوماً فيوم!

هذا ليس تنظيراً مجرداً، بل يعكس الواقع القائم والمُتمند على مدار تاريخ الصراع، وسعي المشروع الصهيوني دائماً لتطابق الأيديولوجيا والقدرات، ولم يعد موقفه قائم على رفض الحلول الوسط لأسباب أيديولوجية فقط، بل أيضاً لاعتبارات ميزان القوى، وكلمة الحياة التي تقول؛ أن مزيداً من انهيار ميزان القوى يعني مزيداً من تنازل الفلسطينيين، بما يعنيه من الاندفاع نحو مزيد من الإخلال بميزان القوى وصولاً لمزيد من تنازل الفلسطينيين.

هذه المُعادلة الإستراتيجية البسيطة والمعروفة، والهامة والحاسمة، التي حكمت المشروع الصهيوني - إسرائيل، ماضياً وحاضراً، ستحكّمه مستقبلاً، لأنها صحيحة ومُربحة على ما تُؤكّد جميع الوقائع التاريخية والعملية لناحية أن الزمن عمّل لصالح إسرائيل. أن السؤال والحال هذه: أي منطق يفترض أن إسرائيل قد تُفكر يوماً بوقف ديناميات تعظيم مكاسبها، وتضخيم خسائر الفلسطينيين، على افتراض ثبات مُكوّنات مُعادلة الصراع، وحركة دينامياته؟!

نطرح سؤالنا هذا ربطاً بطبيعة الصراع القائم على المعادلة الصفرية، بما هي أن خسائر طرف تُعادل أرباح الآخر، والعكس بالعكس، وذلك على خلفية أن الصراع لا يدور حول قطعة الأرض الواحدة فقط، بل أيضاً على التاريخ والهوية والوجود المركب، من تداخل وتعُدُّد عناصره. عبثاً التفكير بحلول وسط مع استمرار المعادلة الصفرية أعلاه، التي لا مجال لرحزحتها في ظل الطابع المقدس، والوجودي للصراع، أو هكذا يُظن أطراف الصراع!

(٨) ليس خيار "حل الدولتين"، بل كل الحلول في مصيدة المعادلة الصفرية للصراع، وحل ميزان القوى

ثمة من يُظن أن المعادلة المذكورة تقتصر على طرف دون آخر، بخلاف حقيقة أن كل طرف يرى فيما يُحقِّقه مرحلة نحو تحقيق كل أهدافه. وإذا كان الفلسطينيون أعلنوا "مرحلية" ما، فدليلهم مرحلية صهيونية سالفة أو قائمة، يهتدون بها! أما الصهيونيون، فلعلهم حين يسمعون الفلسطيني يتحدث عن المرحلة فيتذكرون مرحليتهم!

من يقرأ إسرائيل بنزاهة، ولا نقول بعمق، يعرف أنها لا تخاف إعادة الأرض المحتلة ١٩٦٧ للفلسطينيين لخسارة مادية فقط، بل أيضاً من أساس سُتُعاد بناء عليه، وذلك بوصفها أرضاً محتلة. في ١٩٧٨ حين سُئل وزير خارجية إسرائيل حينذاك "موشي دايان" لماذا لا تُعاد مدينة "نابلس" للفلسطينيين، وهي أرض محتلة، كان جوابه: لقد قامت مدينة "تل أبيب" على أرض محتلة أيضاً، هي قرية "الشيخ مُونس"، فهل نُعيد تل أبيب للفلسطينيين؟!

كان ذلك قبل أن تتراجع إسرائيل، عن إعرافها بأرض محتلة في ١٩٦٧، وفي طور لاحق مُدارة، وبالتالي كان حينها منطقياً الخطاب الداعي لإعادتها، لصالح مقولة تزداد تفشياً في إسرائيل، وربما خارجها نسبياً، هي أن ما يُسمى "أرضاً محتلة"، أرض مُحرَّرة من الفلسطينيين والعرب، الذين كانوا يحتلوها! وبالتالي يجب الإحتفاظ بها!

نستند في حديثنا هذا عن مُعادلة حاكمة لأداء المشروع الصهيوني، على كامل تاريخه، وهو أن ميزان القوى حُصراً، وليس أي اعتبار آخر، هو الذي يُقرّر مسار الأمور، ويُخطئ من يُظن أن إسرائيل تُفشل لأول مرة "حل الدولتين"، أو حل "الدولة الواحدة"، أو التقسيم، أو أي مشروع آخر يمس تماسك خطابها الأيديولوجي.

حدّث ذلك في ثلاثينات القرن العشرين، حيث اختبأت الصهيونية خلف الرفض الفلسطيني لاقتراح لجنة "بيل" لتقسيم فلسطين. أيضاً وأيضاً قرار التقسيم ١٩٤٧، واحتلال "الدولة اليهودية" أراضي "الدولة الفلسطينية" المُقترحة، وُصولاً للتحايل على مُقترحات التسويات الدولية، منذ قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧، وحتى أوصلو ١٩٩٣!

إذ يتصارع الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على نفس المساحة؛ الرقعة الجغرافية، ويتشابهان في نظرتهما للحقوق والتاريخ، و"المعادلة الصفرية" التي تحكّم علاقتهما وخسائرها أو مكاسبهما، لكن تختلف مكانتهما في كفتي ميزان الصراع والقضية المطلوب حلها؛ فثمة طرف قوى بذاته وحلفائه، وآخر ضعيف بذاته وحلفائه أيضاً.

نعم، ثمة "مُعادلة صفرية" مُميتة، لا تقوم فقط على قاعدة الحق والباطل، كما رأى الفلسطيني، بل أيضاً على قاعدة القوى والضعيف، كما عرّض الإسرائيلي للأمر في مرحلة معينة، ثم عاد عن ذلك لاحقاً لصالح مُعادلة خبيثة وُعنصرية هي إحالة القوة والضعف ليس على ظروف موضوعية وموازين قوى، بل على طبيعة

الأشياء، وقاعدة "الشجاع" و"الجبان"، في استعادة لحكاية داوود وجوليات التوراتية، كما صار يُروّج حتى بعض العرب. ذلك ليس مُهيناً للفلسطينيين فقط، بل مُحاولَة لإعطاء شرعية توراتية للمشروع الصهيوني وإسرائيل أيضاً.

هنا ثمة وَهْم سائد يُساوي القوي والضعيف؛ الرابع والخاسر من الوضع الراهن، وكأن إسرائيل في مشكلة وجودية تنتظر حلاً كالفلسطينيين، الذين يحولهم خطاب مُروج من ضحية مُعتدى عليها إلى طرف بالصراع؛ مثله مثل إسرائيل، وهذا ينقلها من تصنيف دولة مُعتدية؛ مُحتملة، إلى مجرد طرف بصراع حول أرض "مُتنازع عليها" فقط!

(٩) الحل المناسب لإسرائيل تأييد الوضع القائم، لتوسيع الإستيطان والفجوة مع الفلسطينيين!

وهكذا، تم الانتقال من "أرض محتلة"، إلى "أرض مُدارة"، إلى "أرض مُتنازع عليها"، التي حلت عملياً كمصطلح سياسي بدلاً عن "أرض مُحتلة"! في طور لاحق، وتطور لافت، على ما سُنبتين، سُحبت عبارة "مُتنازع عليها"، وعاد حديث إسرائيلي عن "أرض مُحتلة"، ولكن من قِبَل العرب وليس إسرائيل، وهو ما سنتناوله لاحقاً.

وعليه؛ إذا جاز الحديث عن حل انطلاقاً من قاعدة القوي والضعيف، المُستفيد والخاسر من بقاء الوضع على ما هو عليه، وموقعه بالصراع، فاعلاً أو مفعولاً به، فإن "الحل" الذي ناسب ويُناسب إسرائيل عدم تقديم أي حل يُغيّر طبيعة الوضع القائم، بما هو الأفضل لإبقاء وتوسيع الفجوة في ميزان القوى بين الطرفين المتصارعين، وباعتبار أن كل لحظة تمر تُضيف مكاسب للإسرائيليين، مُقابل خسائر أكبر للفلسطينيين، لأنها وجودية ونوعية.

وبالمعنى المشار إليه، فإن أثر الزمن مُركباً ومُتناقضاً ومُتفاوتاً، ليس فقط لأن إسرائيل تُضيف يوماً فيوم، أكثر فأكثر لما لديها، في حين يُضيف الفلسطينيون أقل، هذا إن أضافوا، بل أيضاً لأن الفلسطيني إذ يخسر وعلى شكل تراكمي، فهو يدفع ثمن ذلك من وجوده؛ رأسماله، بخلاف الإسرائيلي، ووجوده الذي هو بمنأى عن ذلك.

على أهمية سؤال: الزمن يعمل لصالح مَنْ، والتأكيد على أن مرور الوقت يعني تعظيم مكاسب إسرائيل ويجعلها أكثر طموحاً وأيديولوجية، فمن الأهمية بمكان تحويل الزمن الإسرائيلي إلى أرقام اقتصادية مثلاً، كي نُعطي للأحكام النظرية مضامينها. نكتفي هنا بالإشارة إلى أن "الناتج المحلي" لإسرائيل خلال سنوات ٢٠١١-٢٠١٥، أي السنوات الخمس الأولى التي مرت على الربيع العربي، ارتفع من (٨٧٤) مليار شيكل سنة ٢٠١٠، إلى بليون و(٣٧) مليار شيكل بأسعار العام ٢٠١٠، حسب إحصاءات إسرائيل ٢٠١٥، جدول رقم (٢/١٤).

وباعتبار أن سعر صرف الشيكِل مُقابلِ الدولار عام ٢٠١٠، يُعادل (٣،٥٤٩) شيكل، فهذا يعني زيادة (٤٦،١) مليار دولار، هو الفارق بين الناتج المحلي عام ٢٠١٥، والبالغ (٢٩٢،٤) مليار مُقابل (٢٤٦،٣) مليارات في سنة الأساس ٢٠١٠. استناداً لمُعطيات أولية مُتوقّرة حول عام ٢٠١٧ سيبلغ الناتج المحلي الإسرائيلي المُتوقّع (٣٥٢) مليار دولار، ما يعني أننا أمام زيادة تراكمية خلال سبع سنوات، تبلغ حوالي مئة مليار دولار!

والحال هذه، نحن أمام ترجمة عملية لكيفية استفادة إسرائيل من الزمن، الذي يجعلها أكثر قوة وطموحاً وإيديولوجية، ما يعني مزيداً من تقرب الإسرائيليين لأهدافهم، وتطابق مشروعهم الأيديولوجي التوراتي مع ما

يجري واقعا على الأرض، والعكس صحيح بالنسبة للفلسطينيين، الذين يزداد ضعفهم وتعاظم خسائرهم وتتضاءل أهدافهم ومطالباتهم، بما يعنيه كل ذلك من أثر إيجابي مُعاكس ومساو على المشروع الصهيوني وإسرائيل.

(١٠) من عدم تقديم حل للقضية، إلى إنكار وجودها أصلاً، ومكان "عرب إسرائيل" خارج إسرائيل!

أقننا هذه المطالعة على وقائع تاريخية ملموسة ومثبتة، قارنت بين تطوُّر أمور وأوضاع طرفي الصراع، ما يقتضي منا تمييزاً بين أن صاحب اليد العليا؛ القرار في إيجاد أو تعطيل الحل، وبين المثلقي، بما يعنيه ذلك من أن استشراف المستقبل لا بد وأن ينطلق من الموقف الإسرائيلي، القائم على أنه إذا كان من مصلحة الفلسطينيين الحصول على حل يُخلصهم من الاحتلال، حتى ضمن صيغة أوسلو، فإن "الحل" الذي يُناسِب إسرائيل هو "اللا حل"، بما يعنيه مرور الزمن من تراكم الإيجابيات في الجانب الإسرائيلي، والعكس صحيح بالنسبة للفلسطينيين.

هذا ما فعَلته إسرائيل تاريخياً، حيث لم تُقدِّم حلولاً للفلسطينيين، سوى نفي وجودهم، منذ كانت مشرعاً على الورق عام ١٨٩٥ في كتاب "دولة اليهود" لهرتزل. كذلك في ١٩٤٨ وما بعده؛ ١٩٦٧ وما بعدها. وإذا كانت إسرائيل قد تمسكت بمشروعها الأيديولوجي وهي "أقل قوة" نسبياً، فكم بالحري وهي تُصبح أكثر قوة!

وهذا ما تقوله كلمة الحياة منذ إعلان انطلاق المشروع الصهيوني عام ١٨٩٧ وحتى الآن، كما سيسحب نفسه على المستقبل المنظور، أي لما يتراوح بين عقد وربع قرن. لا يُخطئ من يرى أن انحطاط الحال العربي والدولي خلال السنوات الأخيرة، زاد فجوة ميزان القوى أكثر، ومن شهية إسرائيل لفضم حقوق الفلسطينيين أكثر فأكثر.

يُخطئ من قد ينتهز القول السابق للنيل من "الربيع العربي" بجعله مسئولاً عما جرى للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والذي يعود لأسباب سابقة على ٢٠١١، حيث لم يكن "الحال العربي" أو "الحق الفلسطيني" بخير!

نُوجز ما سبق بأن المشروع الصهيوني وإسرائيل عملا طيلة قرن ويزيد مضى على تعظيم وجودهما وعدم تقديم أية حلول لقضايا الفلسطينيين المتأتية عن النكبة الفلسطينية في ١٩٤٨، المكتملة بالنكبة العربية ١٩٦٧. ترافق ذلك مع نعمة مُستمرة، كانت تزداد إيقاعاً وإفصاحاً وتبلوراً باتجاه إعلان عدم وجود مشكلة أصلاً لتُحل!

كان ذلك ارتباطاً بتكريس إعلان إسرائيل دولة قومية يهودية، واستطراداً، فإن "أرض إسرائيل" أرض يهودية يُقيم عليها أيضاً "غير يهود"؛ "عرب" أتوها أزمان مُختلفة، دون أن يُغيَّر ذلك من يهودية "أرض إسرائيل"!

وعليه، ثمة نقلة نوعية موازية لموت "حل الدولتين"، هي إعلان إسرائيل دولة يهودية، و"أرض إسرائيل" أرض يهودية، بما يعنيه من إنكار لحقوق الآخرين، وانتقال من تجميد أو تجاهل المشكلة إلى نفي وجودها أصلاً.

للتخفيف من وقع هذا الخطاب مُتزايد الحضور حد قول أنه الخطاب الرسمي لإسرائيل؛ يمينها ويسارها؛ علمانيها ومتدينيها، يتم التأكيد على حقوق مدنية وإنسانية تُمنح للأجانب عادة في الدول المضيفة. أما بالنسبة للحقوق السياسية فشأن يقتصر فقط على من له حق المواطنة بإسرائيل. يمس هذا التوجُّه حتى حملة الجنسية الإسرائيلية، التي صارت محل اشتراطات سياسية مُتزايدة يجب أن تتوفَّر بحاملها من العرب، وإلا أُسقطت حقوقه.

آخر النعمات على هذا الصعيد، محاولة تأسيس وترويج خطاب إسرائيلي مُضاد للخطاب المُعادي للاحتلال الإسرائيلي الذي يتمسك به الفلسطيني، وذلك بتأليف وترويج خطاب مُضاد يزعم أن الحديث عن الإحتلال يجب أن لا يكون حول إسرائيل، بل عن "احتلال عربي" لفلسطين وسوريا الطبيعية ومصر وشمال أفريقيا! كان لافتاً أن مصدر هذا الخطاب مركزاً إسرائيلياً دعائياً مُتخصّصاً وعالي الكفاءة، له صفة شبه رسمية، يختار المرء فيما إذا كان هذا يُخزّض الأقليات، أم يُخزّض عليهم، وفي الحالين يزداد الشرق العربي تفسُّخاً وانحياراً.

(١١) لماذا البداية والنهاية مع إسرائيل؛ ماذا عن إسرائيل الآن والمستقبل، وهندساتها السياسية للفلسطينيين!

بقية السردية معروفة، وهي أن الفلسطينيين ليسوا إلا عرباً وفدوا؛ وبلغت السردية الصهيونية، احتلوا "أرض إسرائيل"، وحقوقهم السياسية هي حيث وفدوا، بما يعنيه من تحميل العرب مسؤولية حل مشكلة الفلسطينيين حيث وُجدوا. ومن أجل ذلك تتعدّد السيناريوهات؛ التي لم تُعدّ سراً أو لغواً؛ على المدى من الأردن - الضفة الغربية، إلى مصر - غزة، كما لبنان وفلسطينيه، ومن لا يتم توطينه حيث وُجد، فباب الجو والبحر مفتوح أمامه!

إذ أُؤكّد على ضرورة التعامل مع ما يُطرح على هذا الصعيد بجدية، فأن أقطع بأمر واحد هو أن إسرائيل ترى حل مشكلة الفلسطينيين خارج فلسطين، ومن يرى هذا الاحتمال خيالياً، له الحق بذلك، كما الحق عليه بأنه لم ينتبه إلى حدوث كثير من الأمور الخيالية في هذا العالم قديماً وحديثاً وراهناً. ألفت في هذا السياق أيضاً إلى أن تواتر الحديث عن "اليهود العرب" ليس حينياً لتعائش جميل وغني، بل ربما للتذكير بأن لليهود أملاك عند العرب، خارج فلسطين، تُعادِل، أو تزيد، عن أملاك عرب هاجروا من فلسطين، على جاري خطاب إسرائيلي!

انطلاقاً مما تقدّم، أجد من واجبي توضيح تركيز مُطالعتي هذه على المشروع الصهيوني وإسرائيل، بحيث بدى الأمر وكأنها المقرّر الوحيد في مسار الصراع مُتعدد الأطراف، ما يعني تقليلاً من دور ومكانة اللاعب الثاني؛ الفلسطيني؛ الذي خسّر كل المعارك، لكنه لم يخسر الحرب، بدليل أنه لا زال موجوداً، في حين ربح الإسرائيلي كل المعارك، لكنه لم يربح الحرب بعد، والذي يكون حين يكسر إرادة عدوه الفلسطيني، فكم بالحري إلغاء وجوده.

لا شك أن البداية السليمة في أي بحث استشرافي ليس تعيين أطراف الصراع فقط، بل أيضاً في التحديد الدقيق للطرف الرئيس الذي تحكّم ويتحكّم بمجريات الأمور خلال المدى المنظور رجوعاً ومُستقبلاً. على ما تقول التجربة، الطرف المُتحكّم هو الإسرائيلي، ومن هنا رصدنا لكيفية تفكيره وممارسته، لنكون أمام أن الحل الذي يُناسبه، من ضمن رؤيته للأمور وممارسته، التي تتمثل بحجز تطوّر الفلسطيني، وتركه يُراوح سلباً في نفس المكان! من هنا كان توقُّعنا أن الإسرائيلي سيبقى على نفس النهج الإنتقاري التدميري للفلسطينيين خلال المدى المنظور.

هنا اقترب الإسرائيلي ويقترف خطأً مُركباً: (أ) لم ير بالفلسطيني إلا حالة يُمكن التعامل معها وفق قواعد الهندسة السياسية، ربما تأثراً بالهندسة الجينية، وإعادة إنتاج خلايا حسب الطلب، واستطراداً إنسان فلسطيني مُعاد إنتاجه حسب الطلب. (ب) الأخطر أن الإسرائيلي، وهو يعمل على الفلسطيني مُنتظراً تحويله مسخاً، فاته أن التحوّل الحقيقي طال الإسرائيلي، على نحو أصبح يُشكّل خطراً على نفسه قبل أن يُشكّل خطراً على الآخرين.

لا يتسع المجال الآن، بل ليس من مهام هذه المطالعة استشراف مستقبل إسرائيل في المدى المتوسط والبعيد، لكن، وارتباطاً بما تقدّم، نُوجز بالقول أن ثمة انقلاب بالأدوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن "تمشّرق" إسرائيل على تسارع فادح وفاضح جراء اختلال التوازن الدقيق بين العلمانية والأيدولوجية الذي قامت عليه الصهيونية، لصالح غلبة واضحة للأيدولوجيا، مُمثلة بتمادي ثقافة الإنكار، وإخضاع الواقع للأيدولوجيا.

(١٢) إسرائيل ليست في قبضة الشعبوية أو حتى الفاشية، بل الغيبة التوراتية وروح الماسادا!

أعطيت لبحث المشروع الصهيوني وإسرائيل عمراً، وأدرّكت سرّ قوّته بما هو استخدام العقل والمنظومات الفكرية المتطورة، ما انعكس في استخدام كثيف للعلم كمدخل في الاقتصاد والأمن والسياسة، بل والأيدولوجيا. لا زالت إسرائيل على كثافتها العلمية، لكن الجديد هو أنها لم تلحظ الانفصام المتزايد بين عقل إيدولوجي يُدير السياسة بإسرائيل، وبين علم يزداد في البنية التحتية لإسرائيل، لكنه ينحسر في بنيتها الفوقية والفكرية والسياسية.

لقد دخلت إسرائيل دائرة مُميتة مع توهمها أن القوة قادرة على تعطيل قوانين الطبيعة. حين نسيت نفسها وتجربتها، وظنّت أن قانون "الاضطهاد وسيلة تنقيف جماعي"، على ما قال بن غوريون يوماً، بما خصّ اليهود، لا ينطبق على الفلسطينيين، الذين صاروا بشكل أو آخر يهوداً بالمعنى النبيل للكلمة وبوصفهم ضحية! الفلسطينيون ضحية نعم، لكن ليس فقط. هم أكثر من هذا. كانوا، وسيكونوا أكثر، خاصة وقد اقترن ألم الضحية بالإهانة.

هل كان خيار حل الدولتين في الماضي أصلاً، كي يُقال أنه "بات من الماضي"؟

يُكثّف عنوان المداخلة فكرتها التي تنفي وجود الخيار المذكور، بل ثمة عرض عربي فلسطيني، ودولي جزئياً، لم تُوافق عليه إسرائيل وأجهضته فعلاً، لأسباب أبعد وأعمق وأخطر من تلك التي قدّمها الورقة المفتاحية للمؤتمر.

تخشى المداخلة من عجزنا عن استشراف مستقبلنا فكم بالحري صنّعه، ربطاً بتاريخ قائم على المفاجآت، أو أن يكون "المستقبل" صار وراءنا بعدما صنّع سلفاً في ماضينا وحاضرنا وعجزنا عن الاستشراف والفعل، الذي أوجزه أحد عناوين الورقة، وهو: هل تم في الماضي تحديد "مستقبل"، صار وراءنا ونحن نتوهم أنه لا زال أمامنا!

تقول الورقة- المداخلة أن خيار حل الدولة الواحدة، أو الدولتين، لم يمت مؤخراً بل مات غير مرة منذ توصية لجنة "بيل" في ١٩٣٧، إلى قرار التقسيم ١٩٤٧، إلى المشروع المرحلي منذ ١٩٧٤، وحتى أوصلو ١٩٩٣.

وعليه؛ ثمة أوهام مُناسلة ناتجة عن تجاهل طرّح الأسئلة الحرجة والمُحرّجة، سواء ما خصّ الفلسطينيين أو الإسرائيليين، مثلاً: هل أن حل الدولتين هذا، يُعادِل فعلاً، أو يعني حلاً جدياً للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي؟!

أموجز ورقة الدكتور حسين أبو النمل في مؤتمر بيت المستقبل ومركز القدس ومؤسسة كونراد أديناور ومركز ويلفريد.

تُشدّد المداخلحة على أن الخلاف ليس حول مساحة حقوق الفلسطينيين، بل مبدأ اعتراف إسرائيل بها، وذلك في سياق سؤال مُكَمَّل حول متاعب ستخلقها لإسرائيل حلول تُلي الحد الأدنى من تلك الحقوق. وتَسأل: هل يُمكن لخيار "حل الدولتين" أن يرى النور، إذا بقي المشروع الصهيوني على مضمونه التوراتي، القائم أصلاً على التشدّد الديني والقومي والاستيطان الإستتصالي، الذي لا يرى حقاً لأحد في فلسطين؛ "أرض إسرائيل"، سوى لليهود، وبما هو التعبير السياسي عن "اليهودية المُعاصرة"، كما يُعلن "المشروع الصهيوني" ويفتخر ويُبرر وجوده.

تُشدّد المداخلحة على ضرورة عدم الهروب من الأسئلة الصعبة، الفكرية الإستراتيجية مثل: هل المشروع الصهيوني، مُمثلاً بإسرائيل الآن، مشروع سياسي يتوسَّل الأيديولوجيا-الديانة، أم مشروع أيديولوجي قوامه اليهودية، ويتوسَّل السياسة لتحقيق نفسه، وبذلك يُجيب على سؤال: هل اليهودية من أنتجت وأحييت مشروعها الصهيوني؛ إسرائيل، أم أن الأخيرين أحيا اليهودية، حين أعطياها بُعداً وحضوراً سياسياً ومضموناً حيواً مُعاصراً؟!!

تحدّثت عن فشل فكري تمثّل بقبول أن إسرائيل تزداد "يمينية" و"عنصرية"، كأنها لم تُكن هكذا بالأصل، ما غيَّب الحديد فعلاً وهو أنها صارت أكثر إفصاحاً أيديولوجياً، ما يستدعي بحث معنى ذلك وأسبابه، وتبّه إلى ضرورة تحديد ماهية إسرائيل محل حديثنا، وهل هي دولة أيديولوجية أم ديمقراطية إذا أردنا تفسير ما جرى ويجري.

تُفسَّر المداخلحة ذلك بمُعادلة إستراتيجية فادحة للصراع؛ هي أن المشروع الصهيوني - إسرائيل؛ إذ يُصبح أكثر قوة، يُصبح بالتوازي أكثر أيديولوجية وعَنجھية وعنصرية. بالمقابل، وإذا يُصبح الطرف الفلسطيني يوماً بعد يوم أكثر ضِعفاً وجَهلاً، يصير أقل عُنفواناً وصبراً وتماسكاً، وبالتالي أدنى تصلباً وتطلُّباً في مجال حقوقه السياسية!

وعليه، كان سؤال المداخلحة: "أي منطق يفترض أن إسرائيل ستُفكّر يوماً بوقف دينامية تعظيم مكاسبها، وتضخيم خسائر الفلسطينيين، من خلال الموافقة على حلول تَسْمَح بانفصالحهم؛ استقلالهم عنها. لم ولن تفعل إسرائيل ذلك، في الظروف القائمة، لأن ذلك سيعني وَقْف إضعاف الفلسطينيين وقابليتهم للتنازل، وَقْضُم مزيد من حقوقهم، بما يعنيه هذا من ضياع فرصة إسرائيل بإكمال مشروعها التوراتي على كل جُغرافيا "أرض إسرائيل"؟"

والحال هذه، إرتأت المداخلحة أنه إذا جاز الحديث عن "حل"، انطلاقاً من قاعدة المُستفيد والخاسر من بقاء الوضع الراهن كما هو عليه، وموقعه في الصراع الدائر، فاعِلاً أو مفعولاً به، ف"الحل" الذي ناسب ويُناسب إسرائيل هو مَنع تنفيذ أي حل يُغيِّر طبيعة الوضع القائم، بما هو الأفضل لإبقاء وتوسيع الفجوة في ميزان القوى بين الطرفين المتصارعين، وباعتبار أن كل لحظة تمر تُضيف مكاسب للإسرائيلي، مُقابل خسائر موازية للفلسطيني.

خلصت المداخلحة إلى أنه وقد تمسَّكت إسرائيل بمشروعها الأيديولوجي وهي أقل قوة نسبياً، فكيف مع قوة أكبر نسبياً، وأن انحطاط الحال رهننا زاد خلل ميزان القوى، وشهية إسرائيل لِقْضُم حقوق الفلسطينيين أكثر.

سجَّلت الورقة تحوُّلاً فادِحاً هو انتقال خطاب إسرائيل من عدم تقديم حلول للقضية إلى إنكار وجودها أصلاً، ف"أرض إسرائيل" لليهود فقط وليس من فلسطين وفلسطينيين، بل مجرد مُقيمين عرب أتوا من وراء الحدود،

ويُصوّرهم الخطاب الإسرائيلي مُحْتَلين، ومن هنا كان تأليف وترويج خطاب مُضاد يزعم أن الحديث عن الاحتلال يجب أن لا يكون حول احتلال إسرائيل، بل عن "احتلال عربي" لفلسطين وسوريا الطبيعية ومصر وشمال أفريقيا!

بقية السردية معروفة، وهي أن الفلسطينيين ليسوا إلا عرباً وهدوا؛ وبلغت السردية الصهيونية، احتلوا "أرض إسرائيل"، وحقوقهم السياسية هي حيث وهدوا، بما يعنيه من تحميل العرب مسئولية حل مشكلة الفلسطينيين حيث وهدوا. ومن أجل ذلك تتعدّد السيناريوهات؛ التي لم تُعدّ سراً أو لغواً؛ على المدى من الأردن - الضفة الغربية، إلى مصر - غزة؛ ولبنان وفلسطينيه، ومن لا يتم توطينه حيث وهدوا، فأن باب الجو والبحر مفتوح أمامه!

ختمت المداخلة بتأكيد أنه هكذا تُفكّر إسرائيل اليوم؛ شعباً وُحبة وحكومة، وليس فقط نُحبة وحكومة، ما يُقلق مُتضرّرين كُثُر من رؤية وممارسة إسرائيل، بعد (١٢٠) عاماً على انطلاق فكرتها في مؤتمر بازل ١٨٩٧، و(١٠٠) سنة على وعد بلفور ١٩١٧، و(٧٠) سنة على التقسيم ١٩٤٧، و(٥٠) سنة على احتلال ١٩٦٧!

وعليه؛ هل أكمل التاريخ دورته، وها هي إسرائيل تنزلق لما خافه مؤسسوها؛ أن تتمشرق وبما يفوق أهل الشرق، الذين ضيّعوا أنفسهم بثقافة الإنكار، التي تصبح مركزية في الذهنية الإسرائيلية المتأرجحة بين إطلاق جنون القوة لجنون الأيديولوجيا والعكس بالعكس. وعليه؛ ماذا يبقى من تفوق إسرائيل علينا إذا صارت تُشبهنا؟

أرجو أن لا يُوظّف قولي هذا لتبرير ما نحن عليه، وأن لا تسيل دماء قبل أن يتعلّم الجميع دروس التاريخ! أما سؤال: في ظل الواقع الجديد: إلى أين؟ فجوابه ليس إلى أي مكان، بل مُراوحة في نفس المكان، إن لم يكن أسوأ، لأن البيئة التي نعيش في ظلها صارت أسوأ! أما إذا كنا نبحث عن إيجابي بشأن "حل الدولتين" أو خلافه، فعلياً أن لا نبحث عن الحل خارجنا فقط بل داخلنا أولاً، ومن قلب العصر ومعايره ومعياريته لا من خارجهما!